الأسس المعرفية والثقافية للفساد

د. رفعت عبدالله جاسم
قسم العلوم التربوية والنفسية/كلية التربية بنات
جامعة البصـــرة

التمهيد

ينتشر بين الناس الحديث عن الفساد. لكن كم منا قد تسائل لماذا هذا الإنتشار الكبير في خارطة الفساد في العراق؟ وهل تختلف الشعوب عن بعضها الآخر في مدى إستعدادها للفساد؟ هل هناك أرض صالحة للفساد وآخرى غير صالحة؟ وكيف يمكن محاربة الفساد؟ هل ان العقوبات الرادعة مثل السجن وماهو أشد هو الحل الحقيقي للفساد؟ سوف تجري المحاولة للإجابة عن هذه الأسئلة في هذه الورشة.

عندما نتكلم عن ظاهرة الفساد فنحن لا نتكلم عن ظاهرة محلية محصورة مكانياً بحدود العراق، ولا هي وليدة الزمن الحاضر، بل هي ظاهرة تمد جذورها بعيداً في التاريخ؛ تاريخ البشرية ككل.

مثال على ذلك ان الأبحاث المستمرة عن الفساد التي يقوم بها البنك الدولي تشير إلى أن أكثر من تريليون دولار أميركي (١٠٠٠ مليار دولار أميركي) تدفع رشاوي كل عام. ويقول مدير المعهد لشؤون نظام الإدارة العامة إن رقم التريليون دولار رقم تقديري للرشاوي الفعلية المدفوعة في أرجاء العالم في البلدان الغنية والنامية معاً. وأن هذا الرقم لا يتضمن اختلاس الأموال العامة أو سرقة الموجودات العامة.

وجد بحث أُجري في بداية جائحة كوفيد-١٩ أجراه برنامج الصحة العالمية التابع لمنظمة الشفافية الدولية أن الفساد يحرم قطاع الصحة العالمي من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً.

وتقدر منظمة الشفافية الدولية أن الزعيم الإندونيسي السابق سوهارتو الذي أستلم الحكم في بلاده عام ١٩٦٧ واستقال في ١٩٩٨ اختلس ما بين ١٥ و ٣٥ مليار دولار من بلاده.

في حين اختلس فيرديناندو ماركوس في الفلبين الذي حكم مابين (١٩٦٥ - ١٩٨٦)، وموبوتو في زائير الذي حكم مابين (١٩٦٥ –١٩٩٧)، وأباتشا في نيجيريا الذي حكم مابين (١٩٩٣-١٩٩٨) ما قد يصل إلى ٥ مليار دولار لكل منهم.

ومع هذا فأن الأكيد أن الفساد في العراق تضخم بشكل غير مسبوق في العقدين الاخيرين، وأصبح يهدد كل قيم الحياة وعلى كل الأصعدة.

لقد تزايد خلال العقود الماضية الاهتمام وبشكل متسارع بدراسة ظاهرة الفساد وفي مختلف بلدان العالم. وذلك لاسباب عدة منها:

١. رغبة الدول والهيئات المانحة للمساعدات للدول الفقيرة في ان تذهب مساعداتهم الى الفقراء في هذه البلدان وليس الى الموظفين الفاسدين فيها.

٢. التأثير السلبي الهائل الذي يخلفه الفساد في تعويق النمو الاقتصادي للدول وتقليص الدخل السنوي للفرد.

٣. ان الفساد يضعف شرعية الدولة المركزية.

٤. التأثير السلبي غير المسبوق الذي يخلفه الفساد على الجانب النفسي والمعنوي للأنسان العادي بسبب الإحساس بالظلم والغَبن.

٥. يمكن أعتبار الفساد أس الشرور، ووصمة عار في جبين الإنسانية.

المـــتن

السؤال التقليدي الذي يمكن طرحه هنا هو: ماهي الدوافع التي تدفع الفرد للانخراط في السلوك الفاسد corrupt behavior (بتعبير آخر، اسباب ارتكاب فعل فاسد أو غير أخلاقي)؟ في هذه الورقة سوف يُصار التأكيد على الجانب الثقافي والمعرفي. الجانب الثقافي يتعلق بالقيم، والتقاليد، والأعراف السائدة. اما الجانب المعرفي فهو يتعلق باساليب التفكير النمطية السائدة.

بشكل عام، فان الدراسات حول أسباب الفساد يمكن أن تجرى على مستويين، مستوى وحدة البحث الكبيرة macro، ووحدة البحث الصغيرة micro. على مستوى وحدة البحث الكبيرة macro يمكن تأشير بعض العلاقات –على سبيل المثال لا الحصر- تعتبر كأسباب موجبة للفساد:

- وجود علاقة ارتباط سالبة بين مستوى التطور الاقتصادي للبلد والفساد.

- بشكل عام فان الاقطار الفقيرة اكثر عرضة للفساد من الدول الغنية.
- معاناة المجتمعات الانتقالية من ظاهرة تفشى الفساد.
- هناك علاقة ارتباط سلبية بين معدل النمو rat of growth والفساد. حيث كلما ازداد الفساد في دولة، كلما زاد احتمال ان تصبح الدولة اكثر فقرا، وبالتالي اقل نموا.

اما دراسة الأسس الثقافية والمعرفية الفاعلة في تطور ونشوء ظاهرة الفساد فيمكن أعتبارها وحدة بحث أصغر Micro. حيث تركز الجهود على فهم سيرورة مجتمع وجزء من هذا المجتمع وهو الفرد وليس القوانين الموضوعية المتعلقة بالإقتصاد أو السياسة التي تحكم الأثنين معاً.

في كثير من الاحيان تتم ممارسة السلوك الفاسد بسبب من الخلل في منظومة المفاهيم المعرفية الثقافية التي تؤطر السلوك الانساني. فنحن ككائنات نستخدم نظاما متطورا لمعالجة المعلومات، نقوم على اساسه بوضع تصورات خاصة بنا – ان كان على المستوى الفردي، أو الجماعي – عن طبيعة العالم الذي نعيش فيه، وغالبا فان سلوكياتنا تتم وفاقا لهذه التصورات الخاصة بنا.

ووفقا لهذا المنطق فان الكثير من سلوكياتنا الفاسدة انما تصدر بسبب من الخلل والتشوش الذي يصيب نظام معالجة المعلومات لدينا، أي اساليب التفكير والمعالجة المعرفية. وعلى هذا الاساس فاننا سوف نقوم بتكوين تصورات خاطئة وغير دقيقة تتعلق بطبيعة هذا العالم وبتفاصيله الدقيقة ذات الصلة بحياتنا.

مثال على ذلك ان الكثير منا قد يعتبر إعطاء الرشوة لموظف ما أو مسؤول ما إشارة الى امتلاك الراشي لقدرات أو سمات شخصية وفكرية إستثنائية تجعل منه شخصا قادرا على إغواء الاخرين ودفعهم لارتكاب السلوك الفاسد – هذا في حال إفترضنا ان المرتشي ليس لديه الاستعداد سابقا لقبول الرشوة – وعلى هذا الاساس نستطيع ان نرى ان امثال هكذا اشخاص يفتخرون بانفسهم امتلاكهم القدرة أو امكانية رشوة الاخرين وبشكل مميز.

وقد يصل الامر احيانا الى درجة ان هذا الشخص قد يصبح ملاذا يلجأ اليه الاخرين من اصحاب الحقوق المهدورة لمساعدتهم على استرداد حقوقهم من خلال الرشوة فنصبح في هذه الحالة امام رجل ليس راشيا بل صالحا يساعد المظلومين!!.

- وعلى اساس نفس المنطق اعلاه فمن السائد بين عينة لابأس بها من الناس ان تكوين الثروات لايمكن ان يقوم بها الا الرجال الاقوياء؟؟ وان الفقر غالباً دليل الضعف.
- عليه، سوف تركز هذه الورقة على دراسة الأسس المعرفية والثقافية للفساد من خلال التركيز على العادات والتقاليد والثقافة السائدة، واساليب التفكير والمعالجة المعرفية.

ينظر المنهج المعرفي الى الإنسان باعتباره "مُفَكر بناء" constructive thinker أو "عَالِم بسيط" naive scientist يبحث عن أسباب الأحداث ويستخلص الاستنتاجات عن الناس وظروفهم ، لتفسير سلوكياتهم وافعالهم. وفي كثير من الأحيان، فان البحث عن التفسيرات السببية يتم وفقا لمخطط أو نموذج schemata ، أوأبنية معرفية cognitive structuresأو نماذج ذهنية mental models تمثل "معرفة منظمة حول مفهوم معين أو نوع من المثيرات، أو العالم ككل".

هذه المخططات أو الابنية المعرفية او النماذج الذهنية تشمل الهياكل العامة للادراك لدى الناس. بكلمة اخرى فهي تمثل الاسس الفكرية التي يستخدمها الناس لتفسير الاحداث التي يواجهونها في هذا العالم وعلى اختلافها. وهذه الاسس أو الابنية المعرفية اما انها تستند على المعرفة المعيارية النمطية standard knowledge - أي السائدة في المجتمع وهي التي أشرنا اليها بمصطلح الثقافة - أو تستند على خبرة الفرد الذاتية المباشرة السابقة.

أولا: الولاء للجماعة مقابل الولاء للوطن

في البداية لا بد من الإشارة ان الدراسات في مجال علم الإنسان، وعلم الإجتماع فتحت المجال واسعاً أمام البحث النفسي لاختبار أثر البيئة وماتحتويه من قيم، وثقافة، وعادات وتقاليد على النفس والسلوك الإنساني، وأصبح واضحاً أن تكيف الإنسان مع الشروط الخارجية لا يتحقق عن طريق التغيرات المادية والتشريحية الموروثة – كما هو الشأن بالنسبة للحيوان – وإنما بفضل استيعاب وإمتصاص القيم الثقافية والإجتماعية أيضاً.

من جملة الافتراضات التي يمكن تقديمها في هذا المجال والمتعلقة بالفساد في العراق، ان طبيعة النظام المتنوع الاثني، والثقافي، والمذهبي، والسياسي يساعد على انتشار الفساد، بل وأكثر من ذلك حمايته من قبل الجهات العليا. حيث يصبح الولاء للعشيرة، والعِرق، والمذهب، والمنطقة أهم من الولاء للوطن، وهكذا، نرى ان السياسيين والأحزاب السياسية الدينية منها والعلمانية تتصرف في كثير من المواقف بعقلية عشائرية، ومناطقية، ومذهبية.

لذلك من الطبيعي شيوع حكم شعبية أو أقوال من قبيل "الشجرة اللي ماتفي لأهلها تنكص"! وهذا القول يؤكد الكلام السابق، أكثر من هذا فان التصرف بهذا الإتجاه في مواقف حساسة يمكن ان يُقابل بالإستحسان من الجمهور! بمعنى، عندما يقوم شخص مسؤول في الدولة بتعيين أقاربه، أو أفراد من عشيرته، أو مذهبه الديني فان هذا السلوك سوف يقابل بالإستحسان من طرف جماعته وسوف يُقدر ويعتبر مؤشراً لاغبار عليه على أصالة وقوة الإنتماء للجماعة!

بالمقابل بالنسبة للجماعة الآخرى، أو أصحاب المذهب أو العشيرة الآخرى رغم ان هذه الظواهر قد تكون سبباً للإمتعاض بإعتبارها سلوكيات تفتقر للعدالة الا انها لن تقوم بتصعيد القضية الى ماهو أكبر من ذلك باعتبار ان هذا السلوك مقبول في مقاييس الثقافة العراقية الدارجة، أكثر من هذا انها ستقوم بنفس الشئ عندما تتاح لها الفرصة. وبالنتيجة فان لا أحد يفكر بمصلحة الوطن.

وفي هذا السياق فان "مبدأ المحاصصة" هو تجسيد لهذه الثقافة الإجتماعية السائدة في العراق؛ ثقافة الجماعة، والولاء للجماعة.

كما إننا لن نستغرب اذا علمنا أو سمعنا أن شيخ عشيرة مثلاً يتصل بوزير أو قاضي أو ضابط برتبة كبيرة من عشيرته ليفرض عليه إتخاذ إجراء إداري غير قانوني، أو غير عادل! وفي حال عدم إستجابة المسؤول لهكذا طلبات فان هذا قد يعرضه الى سخط العشيرة وتوجيه أصابع الإتهام له بعدم الولاء.

ثانياً: تمجيد القوة والمال

"بالعافية على اللي يجيب نقش". هذه المقولة تعكس جانباً من الثقافة السائدة لدينا في العراق التي تتعلق بتمجيد القوة والمال بغض النظر عن الأساليب والمترتبات. فليس مهما جداً الطرق التي أحصل على المال من خلالها، من خلال الرشوة، او الإختلاس، أو السرقة، وحتى الآن يشيع لدينا وفي بعض مناطق في العراق مصطلح يطلق على السراق أو اللصوص وهو "طرار ليل" وهو قول لا يخفى على أحد مقدار التزويق اللفظي المقصود منه إعطاء بُعد مقبول لسلوك غير مقبول تماماً.

وكذلك القوة وممارستها فالقتل حتى الآن وفي أغلب مناطق العراق يُمَجَد من بقية أفراد الجماعة أو العشيرة حتى عندما لا يكون هناك مايبرره شرعاً أو قانوناً وعُرفاً، وغالباً يتغنى الناس بالقتلة من نفس الجماعة أو العشيرة ويطلق عليهم مصطلح شائع الإستعمال وهو "الزلمة"، بمعنى الرجل الذي يتوفر على كل شرائط الرجولة!!!

ثالثاً: الحاضر مقابل المستقبل

من جملة الأمثلة في هذا الموضوع شيوع قيم ثقافية معرفية غريبة على الحس والمنطق السليم من قبيل "وكلني اليوم وجوعني باجر" !!! وواضح هنا التأكيد الكبير على الزمن الحاضر وعدم الإهتمام بالمستقبل كقيمة مهمة في الحياة، ويؤكد هذا النمط من الثقافة رد فعل شائع بين الناس فعندما نواجه شخص معين ونحاول تنبيهه بوجوب الإهتمام بعواقب سلوك قام به، أو قرار معين أتخذه فنرى ان الجواب التقليدي والشائع لدينا هو "الله كريم" أو "منا الى باجر الله كريم"!!!

وواضح تماماً ان عدم الإهتمام ببعد المستقبل ومترتبات السلوك الذي نقوم به له تداعيات عدة خطيرة منها التقليل من خطورة سلوكياتنا أو قراراتنا التي نتخذها ومن بينها هل نقبل هذه الرشوة؟ أو هل أمد يدي اليوم الى هذا المال العام؟ الجواب سوف يكون بالإيجاب طبعاً مادام المستقبل ليس مهماً والمهم هو اللحظة الحاضرة ومالذي أستطيع تحقيقه فيها.

رابعاً: التنصل من تحمل المسؤولية، ومركز الضبط الخارجي

في علم نفس الشخصية، تُدرس هذه القضية تحت مصطلح مركز الضبط (أو وجهة الضبط) ويُقصد بها "الدرجة التي يعتقد بها الناس أنهم متحكمون بنتائج الأحداث في حياتهم، مقابل اعتقادهم أن المتحكم في تلك الأحداث قوى خارجية (خارجة عن سيطرتهم)."

طور هذا المفهوم جوليان بي. روتر في عام ١٩٥٤، ومنذ ذلك الحين أصبح جانبًا من جوانب دراسات الشخصية.

يعتقد الأفراد ذوو مركز الضبط الداخلي القوي أن الأحداث في حياتهم تنتج بشكل أساسي عن أفعالهم: فمثلًا، عند تلقي نتائج الامتحانات، يميل الأشخاص ذوو مركز الضبط الداخلي إلى الثناء على ذواتهم وقدراتهم أو لومها.

بينما يميل الأشخاص ذوو مركز الضبط الخارجي القوي إلى الثناء على العوامل الخارجية كالمعلم، أو طبيعة الأسئلة، أو الحظ أو لومها.

كذلك بُحثت هذه الظاهرة من علماء آخرين تحت مصطلح العزو. نظرية العزو في علم النفس الاجتماعي التي طورها فريتز هايدر Fritz Heider ١٩٥٨، وهارولد كيلي Harold Kelley، بيرنارد فاينر Bernard Weiner، وهي نظرية تختص بالطرق التي يفسر فيها الناس سلوكياتهم وسلوكيات الآخرين عند مواجهة النجاح أو الفشل في مختلف مواقف الحياة.

على مستوى أساليب المعالجة المعرفية السائدة لدينا فاننا غالباً نحاول التملص من تحمل مسؤولية ومترتبات سلوكياتنا وأفعالنا. فالبنت التي تكسر صحناً وهي تغسل الصحون في المطبخ ستقول عند سؤالها ان "الماعون أنكسر" وبالتالي فهي لا تتحمل مسؤولية كسر الصحن، بل انها تحمل الصحن مسؤولية الكسر!

ونفس الشئ عندما نسأل شخص وقع عن دراجته وحصل عنده كسر في اليد عما حصل فانه سوف يجيب بالقول " أيدي أنكسرت" وهكذا وبنفس المنطق فانه يحمل يده مسؤولية الكسر! واذا حصل حادث سيارة لشخص فانه سوف يقول "سيارتي أنْدَعَّمَتْ" أو "أنْدَعَمّتْ" أو "سائق السيارة الفلانية دعمني" وهذه الأجوبة دائماً جاهزة وفي كل الأحوال حتى في حالى ان المتكلم هو الذي تسبب بالإصطدام.

واذا رسب الطالب في الإمتحان فان السبب سيكون "الأسئلة خارجية وليست من المادة" أو "هذا المدرس شخص مزعج ويكره الطلبة" وغيرها من التبريرات التي يحاول من خلالها الطالب التنصل من مسؤولية الرسوب. في مجال كرة القدم وهي الرياضة الشعبية الأولى في العراق فان أسباب خسارة الفرق العراقية وعلى لسان مدربي هذه الفرق هو "الحكم كان متحيز في قرارته" أو "الرطوبة كانت مرتفعة" أو"الملعب غير صالح."!

والأمثلة كثيرة في هذا المجال وكلها تؤكد إننا لانحب تحمل مسؤولية أفعالنا.

لذلك اذا سألنا مجموعة من الناس عن سبب الفساد في العراق فسوف يكون الجواب وببساطة شديدة "ماكو قانون يحاسب"، وبهذا الشكل أصبح الإنسان عبداً للتشريعات القانونية التي تنظم حياته، وفي حال عدم تفعيل هذه القوانين فان الإنسان يصبح حراً، ويتنصل من كل التزاماته الأخلاقية والقيمية والإنسانية والدينية ويتصرف كما يشاء!

واذا سألنا ماهي الوسائل لمحاربة الفساد فان الجواب سوف يكون "السجن، ومصادرة الأموال وصولاً الى الإعدام."

المترتبـــــات

تقول اليزابيث مولن Elizabeth Mullen المتخصصة بالسلوك التنظيمي organizational behavior "بسبب من رغبة الناس وبشكل عام في رؤية انفسهم كأُناس أخلاقيون، فانهم غالبا يحاولون إعادة تأطير المواقف وإعادة صياغتها لتبرير سلوكياتهم." وفي العراق نعبر عن هذه الحقيقة بالقول "محد يكول لبني حامض".

ان البحوث النفسية توفر بعض الاحيان الحماية. على سبيل المثال، فان التعريف القانوني للاحتيال fraud في الولايات المتحدة الامريكية يتطلب ان يكون الشخص المحتال قادرا على معرفة ان الفعل الذي قام به هو احتيال. لذلك يقول الباحث مور Moore "يظهر لنا علم النفس وبشكل جلي ان الناس لديهم القدرة على إقناع انفسهم بكل انواع اللامنطق. فانا اذا استطعت ان أَقنع نفسي ان هذه الاكذوبة هي حقيقة، فانني سوف لن اكون كاذبا عندما أقولها للاخرين."

يقول الباحث آشفورث Ashforth، " على الرغم من وقوع بعض الناس وبسهولة في فخ الفساد لاسباب مختلفة، فانهم مع هذا يبقون قادرين على التميز بين الصح والخطأ. وقد أكد هذه الحقيقة النفسية الشارع المقدس بالقول " بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ" (١٤) [القيامة].

لذلك فان بعض الناس الذين يشتركون في افعال غير مقبولة غالبا لايميلون للتحدث عنها امام الاخرين، حتى مع اصدقائهم، وهذا دليل على احساسهم بالخيار الخاطئ الذي اتخذوه."

ولكن في كثير من الأحيان تشاهد قدرة الإنسان الهائلة على خداع نفسه، ورغم ان الإنسان يعلم انه يخدع نفسه الا انه يقبل بهذا الخداع. في هذا السياق يقول مور Moore، ان الناس عادة يقبلون بالمعلومات غير المؤكدة وغير الدقيقة في حال انها تتفق مع معتقداتهم.

تُفسر هذه الظاهرة في ميدان دراسة النماذج العقلية Mental Models من خلال نظرية يطلق عليها أسم "النظرية الساذجة"، ويشار إليها أيضًا باسم "الفيزياء الساذجة". تُظهر هذه النظرية كيف يطور الناس فهمًا للعمليات السببية المرتبطة بالأنظمة الفيزيائية أو الميكانيكية.

قادت دراسات المنظرين في هذا الميدان إلى التأكيد على أن النماذج العقلية تتشكل من خلال التفكير التناظري. وفقًا للباحثين Collins and Gentner (١٩٨٧)، فعندما يشرح الشخص مجالًا غير مألوف له، فإنه يميل إلى الاعتماد على مجال مألوف، والذي يعتبره مشابهًا. يتضمن ذلك الاستفادة من نموذج عقلي موجود واستيراد هيكله العلائقي إلى مجال آخر. على سبيل المثال، يمكن استخدام نموذج عقلي لتدفق المياه لشرح التيار الكهربائي؛ يتم تعيين الكيانات والعلاقات المقابلة للأول على النموذج الثاني.

تظهر الدراسات أن الظواهر التي لا يمكن إدراكها بشكل مباشر، أو لايمكن الإعتراف بها لأنفسنا –على الأقل- غالبًا يتم تفسيرها بهذه الطريقة. لذلك لن نستغرب إذا سألنا شخص ما عن سبب سلوكه الفاسد أن يقول لنا "أريد حصتي من النفط"! أو "هسه هي بقت علي؟ دروح شوف بالخضراء شجاي يسوون"!

كنا قد طرحنا بضعة أسئلة في بداية الورشة وهي:

- ماذا هذا الإنتشار الكبير في خارطة الفساد في العراق؟
- وهل تختلف الشعوب عن بعضها الآخر في مدى إستعدادها للفساد؟
- وكيف يمكن محاربة الفساد؟
- هل ان العقوبات الرادعة مثل السجن والإعدام هو الحل الحقيقي للفساد؟

وقد أجلنا الإجابة عليها حينها. والإجابة باعتبار وجهة النظر التي طرحناها على السؤال الأول هي وجود ثقافة وأساليب تفكير لدينا تشجع على نمو الفساد. ويمكن استنتاج جواب السؤال الثاني من الجواب السابق، نعم الشعوب تتباين فيما بينها حول الإستعداد للفساد، وهذه النتائج أكدتها عديد الدراسات والبحوث.

اما الإجابة على السؤالين الثالث والربع فسوف تكون في القسم القادم والأخير من الورشة.

الحـــــل

الصفحات السابقة تطرح وجهة نظر مفادها اننا لا يمكن ان نلقي اللوم في إنتشار الفساد في العراق على كائنات فضائية أو الأشباح والأرواح.

الدراسات تؤكد ان المجتمعات التي تتحمل مسؤولية السلبيات السائدة لديها ولا تتنصل من المسؤولية تستطيع ان تتخلص بشكل أسرع من الفساد بالمقارنة مع المجتمعات التي تلعن القوانين والظروف والحظ، ولكنها لا تحمل نفسها أي مسؤولية.

علينا ان نكون صادقين ومثلما نطالب الآخرين في معاملتنا بشكل شفاف فمن باب أولى ان نتعامل نحن مع أنفسنا بشكل شفاف، وان نبحث عن أسباب الفساد في داخلنا؛ في الثقافة التي نشأنا عليها، وفي أساليب التفكير التي تعودنا عليها، ونراجع كل مخزوننا الثقافي الذي يمكن ان يمهد الطريق للفساد لدينا.

بغير ذلك مالذي يمكن لنا أن نتوقعه من سياسي أو إداري نشأ في بيئة يتقبل أهلها التجاوز على مخطط المساحة الخاص بقطعة الأرض التي أقاموا مسكنهم عليها؟ وأن يقتطعوا جزءً من الأرض التي يملكها شخص آخر أو من المساحة المخصصة للشارع أو الزقاق، وان التجاوز على شبكة الكهرباء الوطنية يعتبر مقبولاً، بل ان عدم دفع أجور الكهرباء والماء للدولة سلوك لا ضير فيه!

وان عدم الإلتزام بقوانين المرور في الشارع هو شكل من اشكال الفن والمهارة في السياقة، وان التجاوز على حقوق الآخرين هو شكل من أشكال الرجولة، اما الإعتداء البدني وأخذ الحقوق باليد فهو غاية الرجولة بل هو الفروسية بعينها. التنشئة في مجتمع يقوم على هذه المقومات الفكرية والثقافية لا يمكن الا ان تولد انساناً ان لم يكن فاسداً فسوف يتقبل الفساد باعتباره قدراً لابد منه.

يبقى السؤال قائماً وهو"ماهو الحل؟" اذا أردنا حلاً مبتوراً ناقصاً وترقيعياً فليس لنا إلا ان نضع أيدينا على خدودنا وننتظر مجئ سياسي فارس منقذ ينتشلنا من وحل الفساد الذي أستولى على العراق، ونصفق له نهتف بأسمه عندما يعلق حبال المشانق، ويملأ السجون بالفاسدين!

اما اذا أردنا حلاً حقيقياً مستداماً فعلينا بالآتي:

- واضح تماماً ان ثقافة القاء اللوم على الظروف، والمنطقة الخضراء، والحظ والبخت لن يخدمنا بشئ اذا أردنا مجتمعاً صحيحاً معافى. الإصلاح يجب أن يبدأ منا، ومن عوائلنا، وهذا جهد يمكن أن يقوم به أرباب الأسر، وهو جهد ليس باليسير، بل هو جبار.

- وكما فعلت الصين فيما أصطلحت عليه بـ "الثورة الثقافية" فنحن نحتاج الى ثورة ثقافية -لا يقصد بهذا تبني مبادئ الثورة الصينية- تقتلع كل الأبنية، والنماذج المعرفية والذهنية، وكل جذور الثقافة الموروثة من عصور الديناصورات والإنسان نياندرتال التي تصفق وتنحني للمجرمين والسراق وتنعم عليهم بالألقاب السامية. وهذا جهد مجتمعي مشترك يمكن لوسائل الأعلام، ورجال الدين، وأصحاب العقول، والجامعات الإشتراك به.

- بعد ٢٠٠٣ حدث إنتقال جذري في نظام الحكم من الديكتاتورية الى الديمقراطية. عمليات التحول هذه غالباً تكون مربكة تماماً وعلى المستويات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والنفسية، عليه فلقد كان من جملة المهام الواجب على الدولة العراقية القيام بها هو تهيئة الأرضية والأجواء المناسبة لعملية التغيير الجذرية هذه من خلال التحرك على ادراك المواطن العادي، بهدف تعديل مايمكن تعديله وتعزيز مايمكن تعزيزه في بنيته المعرفية وبما يمكن في النهاية ان يصب في مصلحة الوطن والمواطن وعلى حد سواء.